الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

مشهد من الداخل

ارتأى قسم الأخبار العربية والدولية أن يقدم هذه الصفحة الخاصة بقضية الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وهي تتضمن وجهات نظر قد تبدو متباينة أحيانا، لكنها تحاول قدر الإمكان أن تغطي ما يحدث على الأرض. لقد خططنا لإطلاع القراء على آراء الآخرين، كي يكونوا على بينة من تفاعلات أطراف الصراع، اذمن الواضح أن نبرة السلام آخذة بالارتفاع برغم ما تنتهجه سياسة شارون العنصرية.

الجدار العاطل انتهاك لحقوق الإنسان

في شهر حزيران 2002 قررت حكومة إسرائيل إقامة جدار فاصل بين إسرائيل والضفة الغربية، وذلك بهدف منع دخول الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل بلا رقابة. ووفقاً لقرار الحكومة فإن هذا الجدار سيطوّق جميع أراضي الضفة الغربية. وقدتم حتى هذه اللحظة اتخاذ قرارات تنفيذية فيما يتعلق بنحو 190 كيلومترا فقط، كما أن الشروع بتفعيل الـ 145 كيلومترا الأولى من هذا الجدار (الرحلة الأولى) من المفترض أن يبدأ في شهر حزيران القادم.

تم تخطيط معظم مسار الرحلة الأولى لهذا الجدار بحيث يمر داخل أراضي الضفة الغربية. ولذا فان إقامة هذا الجدار من شأنها المس بحقوق الإنسان لأكثر من 210,000 فلسطيني يسكنون في 67 قرية، اذ ستتحول 13 قرية يسكنها 11,700 مواطن إلى مناطق محصورة ما بين الجدار الفاصل وبين الخط الأخضر، كما أن المسار اللتوي لهذا الجدار، جنبا إلى جنب مع إقامة جدار آخر يسمى (جدار العمق) يقع إلى الشرق من لجدار الفاصل، ستحوّل 19 بلدة فلسطينية، يسكنها نحو 128,500 مواطن فلسطيني إلى مقاطعات معزولة. هذا بالإضافة الى أن 36 من البلدات الأخرى تقع إلى الشرق من لجدار الفاصل او من جدار العمق، ويسكنها نحو 72,000 مواطن فلسطيني، ستفصل عن مناطق واسعة من أراضيها الزراعية التي ستبقى غربي الجدار الفاصل.

لقد تعهدت إسرائيل بإقامة ممرات على طول لجدار الفاصل بحيث يستطيع السكان المتضررين العبور من خلال هذه الممرات بعد منحهم "تصاريح خاصة" لذلك. ولو افترضنا أن هذه الممرات ستقام فعلاً، ولو سمح للفلسطينيين التنقل عبرها، وهو أمر مشكوك فيه، سيظل السكان الفلسطينيون هناك معتمدين كلياً على حسن نوايا جهاز الأمن الإسرائيلي في إدارة شؤونهم لحياتية. وتشير التجارب السابقة إلى أن إسرائيل تستغل سلطتها على تقييد حركة المواطنين الفلسطينيين في الأراضي التي ستتأثر بشكل سلبي من إقامة لجدار الفاصل في الرحلة الأولى، علماً بأن أراضي هذه القرى من أكثر أراضي الضفة الغربية خصوبة. فالمساس بقطاع الزراعة قد يؤدي إلى تردي الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والى تدهور حالة العديد من العائلات الفلسطينية ودفعها الى خط الفقر.

ستؤثر إقامة الجدار الفاصل الى حد كبير على وصول سكان القرى إلى المستشفيات في كل من طولكرم وقلقيلية والقدس الشرقية، اذ سيتم عزل هذه المدن عن باقي الضفة الغربية. بالإضافة إلى أن ذلك سيؤدي إلى عرقلة جهاز التعليم، بسبب اعتماد العديد من الدارس، وخصوصاً تلك الموجودة في القرى، على المعلمين الذين يصلون من خارجها.

إن إقامة الجدار الفاصل كوسيلة لمنع وقوع العمليات والتفجير داخل إسرائيل هو أكثر الحلول تطرفاً وأشدها ضرراً على المواطنين الفلسطينيين. فقد فضلت إسرائيل هذا الحل على العديد من الحلول البديلة المتوفرة لها، ذات الضرر الأقل على المواطنين الفلسطينيين متنكرة بذلك لتعهداتها باحترام القانون الدولي.

وبالرغم من أن معظم الفلسطينيين الذين قاموا بعمليات داخل إسرائيل كانوا قد مروا عبر الحواجز العسكرية المنصوبة على طول الخط الأخضر وليس عن طريق الساحات المفتوحة بينها، فقد امتنعت إسرائيل عن تصحيح الخلل فيما يتعلق بمنجاعة هذه الحواجز قبل أن تقرر إقامة الجدار الفاصل. وبالإضافة إلى ذلك، قرر الجيش الإسرائيلي بأن تتخذ إجراءات احتياطية على طول خط التماس، التي ربما كان باستطاعتها مراقبة دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل، تقتبع في اسفل سلم أولويات الجيش. وفي المقابل، فضل الجيش الإسرائيلي وسائل أخرى، كحماية المستوطنات من جهة وقصف مؤسسات السلطة الفلسطينية من جهة اخرى.

وحتى لو أننا قبلنا بما تدعيه إسرائيل من أن الطريقة الوحيدة لمنع حدوث العمليات التفجيرية هي إقامة الجدار الفاصل، فانه يتوجب عليها ترسيم خطوط الجدار بطريقة تتجنب المس بحقوق الإنسان قدر الإمكان. ولكن على العكس من ذلك، فقد حددت إسرائيل مسار لجدار متجاهلة، بشكل تام تقريباً هذه القاعدة ومعتمدة على اعتبارات غير موضوعية. أحد هذه الاعتبارات الأساسية هو ضم أكبر عدد من المستوطنات إلى الغرب من لجدار الفاصل (الجهة الاسرائيلية)، بهدف تعجيل ضمها لإسرائيل. اعتبار إضافي كان من أسباب إقامة الجدار الفاصل داخل الضفة الغربية هو تجنب دفع الثمن السياسي القرون بالاعتراف بالخط الأخضر كحدود دولة إسرائيل. وفي إحدى المناطق تم تغيير المسار نتيجة لضغوط مارسها سكان التجمع السكاني الاستيطاني الإسرائيلي "متان"، الذين طالبوا بالفصل ما بين مدينة قلقيلية وقرية حبلة الواقعة إلى الغرب منها، هادفين بذلك لحفاظ على "جودة حياتهم ورفاهيتهم". وفي مناطق أخرى تقرر نقل مسلك الجدار شمالاً من أجل الحفاظ على المواقع الأثرية. أما في منطقة بيت لحم فقد تقرر إقامة لجدار في وسط المدينة من أجل ضمان حرية وصول للصلين اليهود إلى قبر راحيل.

الذاكرة الفلسطينية 2003

التسويات السياسية القاصرة ومأزق الدائرة المغلقة

رام الله (و ا س)

يودع الفلسطينيون العام، وقد أضافوا إلى ذاكرتهم المثقلة بصور الدم والقتل والدمار حملاً ثقيلاً يثير الخوف من احتمالات تبدد فصول المعاناة الأخيرة أمام تسويات سياسية قاصرة. وظلت التناقضات الداخلية ودوامة العنف تطبع كل محاولة دولية أو إقليمية للخروج من مأزق الدائرة المغلقة.

وما كاد موسم الاغتيالات وإعادة الاحتلال الذي ميز العام الماضي أن ينكفئ، حتى راحت دعوات الإطاحة بقيادة الرئيس ياسر عرفات تأخذ أول منحى جدي على الأرض، مع خضوع الزعيم الكاريزماتي السبعيني للضغوط الدولية، باستحداث منصب رئيس وزراء للسلطة الفلسطينية. وفي غمرة الأحداث المتلاحقة على ارض الميدان، وفي المحافل السياسية، ظلت صورة المواجهة الدامية قوية قاسية تطبع كل محاولة دولية أو إقليمية للخروج من مأزق الدائرة المغلقة.

وبالرغم من جو التفاؤل الوهمي الذي أثاره تعيين محمود عباس (أبو مازن) في منصب أول رئيس وزراء فلسطيني، ولاسيما رد الفعل الأمريكي، كانت كل التفاعلات المحلية داخل القيادة الفلسطينية والضغط الإسرائيلي الثقيل، مضاف إليهما اندلاع الحرب في العراق وتداعياتها، تعيد صورة الوضع إلى المربع الأول.. الدموي. ليس ثمة معادلة اكثر إثارة للتحريض والانفجار: زعيم وطني، هو عرفات قوي ومحاصر، لكن مهدد بالإطاحة، وشعب يرزح تحت نير ان الاحتلال، وشريك جديد في قيادة الشارع اسمه حركة حماس يتطلع نحو النفوذ والسلطة. وحتى تكتمل فصول لعبة النار هذه، استمرت إسرائيل توقد حطبا بإطلاق مشروع الجدار الفاصل على الأرض للتهبة أصلا، ومواصلة حرب الاغتيالات والإبادة العمرانية، وتشديد الحصار على الأراضي الفلسطينية. كل ذلك جميعا غلف بطابع المبادرة، السياسة الرئيسية والوحيدة، ألا وهي خطة خارطة الطريق الأمريكية الصنع، والدولية اللغة، دون إغفال مبادرة جنيف غير الرسمية، التي صبت نارا على زيت الانقسامات الفلسطينية، وفي الوقت نفسه أثارت فيه حراكا سياسيا في إسرائيل.

الرئيس ورئيس وزرائه

لم تدم فترة حكومة محمود عباس، أول رئيس وزراء فلسطيني، سوى مائة وثلاثين يوما، لكنها كانت حافلة بمختلف التناقضات والخلافات والنتائج التي طبعت العام المنصرم، بل إنها فتحت الطريق لفصل جديد في تاريخ السياسة الفلسطيني الحديث. مع تنصيب عباس، أعلنت الإدارة الأمريكية الإسرائيلي والفلسطيني، نحو محادثات جديدة لم تسفر سوى عن هدنة من طرف الفصائل والحركات الفلسطينية مقابل تخفيف محدود وخجول للحصار الذي تضربه إسرائيل على الفلسطينيين. خمسون يوما من الهدنة انهارت أمام استئناف إسرائيل لعمليات اغتيال النشطين الفلسطينيين لتعود ساحة المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية إلى سابق عهدها في الكر والفر. الانهيار مجددا نحو المواجهة، صاحبه انهيار من نوع آخر في علاقة الرئيس عرفات ورئيس وزرائه الجديد ورفيق دربه القديم محمود عباس. راحت التفاعلات الداخلية تنمو وتطور على وقع التناقضات الخارجية والضغوط الإسرائيلية والأمريكية. كان محمود عباس يعمل على إعادة تنظيم الوضع الداخلي والتحضير لمحادثات جدية مع الجانب الإسرائيلي، لكن إسرائيل كانت تطالبه بأمر واحد: الانقضاض على المقاومة الوطنية والإسلامية، وما كان يستطيع أن يفعل. وفي الوقت نفسه، كانت محاولاته لتحسين الوضع الداخلي تصطدم باستمرار الاحتلال على الأرض وبالتناقض مع عرفات من جهة أخرى. لم يكن وجود عباس في منصبه يعني لعرفات، الزعيم الخضرم، سوى محاولة لإقصائه. وما كان الرجل البعيد عن الاعيب السياسة والسلطة والقيادة يطيق مثل هذا الضغوط، حتى وقع سريعا ضحية لقلة خبرته ولقوة ودهاء الخصم، سواء الخارجي الإسرائيلي أو الخصم الوهمي المحلي، الرئيس عرفات. سقطت حكومة عباس سريعا كما جاءت، ومعها سقط الوهم بإمكانية التقدم مجددا نحو ساحة المفاوضات والسياسة بعيدا عن دائرة العنف والعنف المضاد، وراحت الأسباب والظروف تتهيأ لانقلاب جديد على ارض الواجهة المتواصلة أبدا. ظل عرفات في مكانه ربحا جولة، لكن محاصرا اضعيفا، وبقي منصب رئيس الوزراء يؤسس لمرحلة جديدة في عمر السياسية الفلسطينية مجهولة المعالم. وتكفلا مشروع خطة خارطة الطريق، وخرجت حماس من تجربة الهدنة والتناقضات الداخلية اقوى من أي وقت مضى.

حماس والجدار .. وأشياء أخرى

كانت عيون عرفات منصبة على استعادة دفة القيادة من جديد ومن داخل مقر المقاطعة المدمر. وعندما وقع سريعا على خطاب استقالة عباس، كان يعرف تماما أن قلب الإدارة الأمريكية مرتبط بنار العراق، وان شارون لم يجد في عباس من يريد وما يبغي. تبدلت الظروف سريعا، ولم يعد منصب رئيس الوزراء يغوي أطراف اللعبة ولا منصب الرئيس كذلك. كان شارون منشغلا ببناء الجدار الذي يعتقد انه سيحقق له على الأرض ما لن تحققه المفاوضات والمحادثات. شارون، الجنرال ورجل الحرب، يدرك أن الأمر الواقع والتغيرات على ارض الميدان هي طريقه لتحقيق ما يريد، ولم تشغله لعبة القيادة على الساحة الفلسطينية، إلا بقدر ما كانت تخدمه في تكثيف الاستيطان والمضي في بناء الجدار الفاصل الذي سيعطيه دولة الكانتونات الفلسطينية.

تكاثرت الأهداف والتناقضات أمام القيادة الفلسطينية، فلا هي عارفة كيف ستر د على الضغوط الدولية والإقليمية بالإصلاح ووقف المقاومة، ولا هي كذلك قادرة على رد العدوان الإسرائيلي الآخذ بالتصاعد وتعدد الأشكال، ولاسيما الحصار والجدار. وراح رئيس الوزراء الجديد، الحنك والماهر، يتحرك على ارض من الرمال المتحركة والألغام. يناكف رئيس الوزراء الإسرائيلي على شروط عقد لقاء القمة وهو يدرك أن السير على خطة سلفه سيدفع ثانية نحو الخلافات الداخلية.

لكن اللعبة تخون. وعلى غير توقع لم يجد قريع احتمال تحقيق هدنة جديدة ليضغط بها على شارون أمر اسهل المنال، وكم كانت صدمته في القاهرة عندما وجد أن النطق والحال قد تغيرا ولم يعودا كما كانا قبل وقت قصير.

حماس ما عادت حماس التي تريد أن تقاوم فقط، الحركة الإسلامية التي كانت تعتبر جميع الإسرائيليين جنودا وأهدافا، راحت تتحدث عن مدنيين إسرائيليين وتعقد حوارات منفصلة مع مندوبين (غير رسميين) ولكن أمريكيين. لم يعد يرضي حماس ما كان يرضيها داخل ثوابت البيت الفلسطيني الواحد. فهي تريد تغيير منظمة التحرير، ولا تعترف بقدرة السلطة على القيادة في الداخل، مضيفة تناقضا داخليا غير مسبوق أمام الحركة الوطنية الفلسطينية.

نامت فلسطين في آخر ليلة من 2003 على أسوا ما استيقظت عليه: انقسام داخلي كامن يهدد الوضع للهلل و الضعيف أصلا.

شفرة شارون والبلاهة المتقدة

أوري آفنيري

قرأ الخطاب في الورقة، كلمة كلمة، دون أن يرفع عينيه وينظر إلى الجمهور. الدقة في القراءة كانت مطلوبة، لأن هذا النص كان نصا مشفرا ولا يمكن فهمه دون فك الشفرة، ولا يمكننا فك الشفرة دون أن نفهم شارون بشكل جيد. لذلك كان وقبل التحليلات في البلاد وفي العالم مثير للسخرية. فالمحللون لم يفهموا ما سمعوه، ولذلك كتبوا ما معناه "لم يقل شيئا جديدا"، "ليس لديه خطة"، "انه يسير في مكانه"، "انه شيخ هرم". وقد تفوق رد فعل وزارة الخارجية الأمريكية على كل هذه الأمور، حين أعلنت بأن هذه "خطوة في طريق السلام". هذا هراء. يتضمن خطاب شارون خطة كاملة، مفصلة وخطيرة بشكل منقطع النظير. من لا يفهم ذلك، من بين الإسرائيليين والفلسطينيين والدبلوماسيين الأجانب، لن يكون قادرا على الرد عليها كما يجب. وفيما يلي فك تشفير لأقوال شارون: اسم اللعبة هو "الانفصال". هذا يعني أن أغلبية مساحة الضفة الغربية ستتحول عمليا إلى جزء من إسرائيل، أما ما تبقى من المناطق فسوف نتركه للفلسطينيين، بحيث يقبعون داخل قطاعات معزولة. سنخرج المستوطنات من هذه القطاعات.

المرحلة الأولى

في المرحلة الأولى لتنفيذ ذلك، نحتاج إلى وقت يعادل نصف سنة، فنحن أمام حملة عسكرية كبيرة ومعقدة. على الجيش إعادة انتشاره على خطوط جديدة والمرابطة فيها، وفي هذه الأثناء يتم "نسخ" عشرات المستوطنات للعزلة. يحتاج هذا إلى تخطيط دقيق لم يبدأ بعد. يجب بناء القوات وتجهيز العدد اللازمة، وسيحتاج ذلك إلى نصف سنة على الأقل. في هذا الوقت، لن نجلس مكتوفي الأيدي، بل على العكس سنكمل بناء "الجدار الفاصل"، الذي سيقوم بوظيفة حيوية ضمن إعادة الانتشار. سنستمر في تطوير "الكتل الاستيطانية" بشكل مكثف، وسننقل إليها المستوطنين الذين تم إخلاؤهم. إن تحديد وقت تنفيذ الخطة، بعد نصف سنة من الآن، هو موعد مثالي من الناحية السياسية أيضا. ففي ذلك الحين ستصل الحملة الانتخابية في الولايات المتحدة إلى أوجها. لن يجرؤ أي سياسي أمريكي على التفوه بأية كلمة ضد إسرائيل. يحتاج الديمقراطيون إلى أصوات اليهود وأموالهم. أما الجمهوريون فسيحتاجون إلى أصوات المتطرفين المسيحيين وأموالهم، وهم الذين يؤيدون الخط الإسرائيلي الأكثر تطرفا في الوقت الذي نقوم فيه بالتحضير لهذه الحملة بهدوء، سنستمر بالتملق أمام الرئيس بوش، وكيل المديح "لخارطة الطريق" لحمقاء التي بادر إليها، وذلك بالطبع دون الوفاء بأي التزام التزمنا به وفق "الخارطة"، ولكننا سنتهم الفلسطينيين بالإخلال بها. سنتظاهر، في هذه الأثناء، وكأننا نصبو إلى التفاهم مع الفلسطينيين. سنحاول إجراء لقاءات مع أبو علاء قدر الإمكان، وسنلعب اللعبة حتى نهايتها. فور إتمام استعدادنا للتنفيذ، سنوقف الاتصالات وسنعلن أن "خارطة الطريق" قد فشلت، وأن كل محاولات الشروع بمحادثات السلام قد باءت بالفشل، وسنحمل عرفات المسؤولية بالطبع.

المرحلة الثانية

المرحلة الثانية تكون عندما تكون مستعدين، إذ سنبدأ عملية الانفصال. سنكون قد انتهينا، حتى ذلك الحين، من بناء "الجدار الفاصل". الناطق الفلسطينية (منطقتي A-B حسب أوسلو) ستكونان محاوقتان من كل الجهات. من الناحية العملية سيكون هناك نحو اثني عشر جيبا معزولا. وبهدف الوفاء بالتزامنا، بإتاحة "تواصل جغرافي"، سنقوم بوصل القطاعات فيما بينها بواسطة طرق خاصة تشتمل على جسور ونفاق، يكون بإمكاننا إغلاقها في أية لحظة. سينسحب الجيش بالتدريج إلى مابعد لجدار، وسيعيد انتشاره في كل الناطق التي سنخلها، ومن بينها مناطق كرني شومرون والكتاه أريئيل وكدوميم؛ طريق موديعين والناطق الواقعة على جنوبه حتى الخط الأخضر؛ كل منطقة القدس الكبرى التي تم ضمها منذ عام 1967، الأحياء لجديدة المتاخمة للقدس حتى معاليه أدوميم وما وراءها؛ منطقة بيت إيل، بسغاه وعوفرا؛ منطقة عتسيون الوسعة مع إفرات وتكواع؛ الحي اليهودي في الخليل وكريات أربع مع المستوطنات الوجودة في جبل الخليل؛ شاطئ البحر الميت كله؛ غور الأردن كله، بعرض 15 كيلومترا وأكثر. سيكون مجمل مساحة كل هذه المناطق أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية. لن نضم المناطق بشكل رسمي بواسطة تطبيق القانون الإسرائيلي فيها، فليس لذلك حاجة. ولكننا سوف نضمها بشكل فعلي بسرعة كبيرة: سوف نملؤها بالمستوطنات الجديدة (لهذا الهدف نحتاج إلى المستوطنين الذين "سننسخهم")، مناطق صناعية، طرقات، مؤسسات عامة ومعسكرات للجيش، بحيث لا تختلف هذه المناطق عن أي منطقة أخرى في إسرائيل. في هذا الوقت سنخلي المستوطنات الواقعة خلف الجدار، وبما فيها المستوطنات الواقعة في قطاع غزة (مع غوش قطيف أو بدونها). وكما اقترح الأميركيون، سنطلق على هذه المناطق الفلسطينية اسم "دولة فلسطينية بحدود مؤقتة". هذا ما سيوهم الفلسطينيين بأن بإمكانهم إجراء محادثات فيما يتعلق بالحدود الدائمة. ولكن من المفهوم ضمنا أن "الجدار الفاصل" هو الحدود الدائمة. لن ينتهي الإرهاب تماما، ولكن سيتم القضاء عليه بالتدريج. كل القطاعات الفلسطينية ستكون رهن ما نقدمه لها من حسنات، وسيكون بإمكاننا فصل كل منها في أي وقت، بهدف منع التنقل فيما بينها، وبهدف جعل الحياة فيها مستحيلة، بحيث لا يكون مجديا للفلسطينيين الاستمرار في انتهاج الإرهاب. سنتيح للفلسطينيين، لأول وهلة، الوصول إلى العالم الخارجي عبر الحدودية مع الأردن ومصر، ولكننا سنبقي هناك، من الناحية الفعلية، وجودا عسكريا ناجعا. سيكون بإمكاننا وقف التنقل في أي وقت نريد. في أول الأمر سينتفض العالم، ولكنه سيهدأ أمام الأمر الواقع. حتى وإن بقي بوش في البيت الأبيض، فسيبقى مشلولا حتى نهاية عام 2004. أما إذا تم انتخاب مرشح ديمقراطي، فستمر بضعة أشهر حتى يتدبر أموره. سيكون كل شيء قد انتهى حتى ذلك الحين، وسنكون مستعدين للموافقة، عن حسن نية، على بعض التعديلات هنا وهناك.

هل يمكن تنفيذ الخطة؟

من الممكن جدا أن ينجح شارون في إقناع الرأي العام في إسرائيل. الأغلبية العظمى في الجمهور موحدة حول نقطتين: (أ) التطلع إلى السلام والأمن؛ و (ب) انعدام ثقتهم بالعرب، وانعدام نيتهم في التعامل معهم. (قبل عدة أسابيع نشرت الزاوية الساخرة "دفار أحير" شعارا ساخرا: "نعم للسلام، لا للفلسطينيين". تضمن خطة شارون، لأول وهلة، هاتين النقطتين. إنها تضمن السلام والأمن، وستكون كلها "أحادية الجانب". فهي لن تحتاج إلى محادثات مع العرب، ولن تكون متعلقة بإرادة العرب، وستتيح تجاهلهم تماما. من هذه الناحية، تتمتع خطة شارون بامتياز أمام مبادرة جنيف، التي ترتكز كلها على الافتراض بأنه "يوجد شريك"، وأن علينا إجراء محادثات مع الفلسطينيين وإحلال السلام معهم.

لقد اقتنعت السنوات الطويلة من غسيل الدماغ، الذي تصدره إيهود براك وكافة الزعماء الآخرين في "اليسار الصهيوني"، الجمهور أنه ليس هناك من شريك، وأن العرب مخادعون، وأن عرفات قد أخل بكل الاتفاقيات التي وقع عليها، الخ... تتلاءم خطة شارون وهذه الأساطير، أما مبادرة جنيف فتتعارض وإياها. غير أنه تعترض طريق تحقيق خطة شارون عثرتان كبيرتان: المستوطنون والفلسطينيون. بين سكان المستوطنات المرشحة "للنسخ" تتواجد الركائز الأكثر تطرفا في الحركة الاستيطانية. لا يوجد أي احتمال في أن يغادر هؤلاء بمحض إرادتهم. وستقضي الحاجة بإخلائهم بالقوة وسيكون ذلك بمثابة حملة هائلة، حتى لو وافق بعض المستوطنين على الإخلاء، في مقابل تعويضات سخية. وفق التقديرات ستكون هناك حاجة لـ 5000 جندي ورجل شرطة في الأقل، لإخلاء "بؤرة استيطانية" صغيرة واحدة: كرفان على مقربة من عوفرا، التي كان من شأن شارون أن يخليها في إطار "خارطة الطريق". وعندما سيكون الأمر متعلقا بإخلاء عشرات المستوطنات الكبيرة وللتمكنة، سيشكل ذلك حملة هائلة أشبه بالحرب، وتحتاج إلى تجنيد عام بكل ما ينطوي عليها من تأثير ات سياسية داخلية. ولن يكون الجيش مستعدا، ولن يكون بإمكانه أيضا، الخروج من هذه المناطق تاركا المستوطنات خلفه. وطالما بقيت المستوطنات هناك فسيبقى الجيش أيضا. بما معناه: لن يكون تنفيذ الخطة سريعا بلمح البصر، كما كانت الليلة الأخيرة في جنوب لبنان، بل ستستغرق العملية أشهرا وربما سنين. وفي الوقت الذي سيكون فيه انتشار الجيش في المناطق التي سيتم ضمها بشكل فعلي إلى إسرائيل، سريعا وناجعا، سيكون تسليم سائر المناطق إلى الفلسطينيين بطيئا جدا. إنه وهم بأن نعتقد أن الفلسطينيين سيقفون مكتوفي الأيدي كل ذلك الوقت. فهم سيعتبرون تنفيذ الخطة، وبحق، مؤامرة للقضاء على تطلعات الشعب الفلسطيني الوطنية. ومن الواضح أنه لن يكون هناك مكان لعودة اللاجئين إلى هذه القطاعات الفلسطينية، تماهيك عن عودة اللاجئين إلى إسرائيل. إن تسمية هذه البنية "دولة فلسطينية" سيكون بمثابة استهزاء. وإذا نجح شارون في تنفيذ خطته، ستفتح صفحة جديدة في النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني الدائم منذ 100 سنة. سيحتشر الفلسطينيون في مساحات تشكل نحو 10% من مساحة فلسطين في فترة الانتداب. ولن تكون أمامهم أية فرصة لتوسيع هذه المناطق بطرق سلمية. بل على العكس: سيتخوفون من محاولة شارون ومن سيخلفه، لطردهم مما تبقى لديهم، وحتى الوصول إلى تهجيرهم العرقي. لذلك سيتصدى الفلسطينيون لهذه الخطة، وسيتعاظم نضالهم مع تقدمها. سيستخدمون في هذا النضال كافة الوسائل الممكنة: إطلاق الصواريخ والقذائف إلى المناطق الواقعة خلف لجدار الفاصل، وتسلل المنتحرين إلى داخل إسرائيل، وغيرها. ومن شبه المؤكد أن ينتشر الكفاح العنيف في كافة أرجاء العالم، على اليابسة وفي الجو.

لن يسود سلام ولن يسود الأمن بالتأكيد. وفي نهاية الأمر سترجح العوامل الأساسية الكفة: قدرة التحمل لدى الشعبين، واستعداد الطرفين للاستمرار في النزاع الدموي، بكل ما في ذلك من تأثيرات اقتصادية واجتماعية، واستعداد العالم للمواجهة. إن فكرة "السلام أحادي الجانب" هي تجديد عللي: "سلام بدون الطرف الآخر" هو أمر ينفي ذاته. ويدعى ذلك بلغة المثقفين: "أوكسيمورون"، وهي كلمة يونانية ترجمتها الحرفية "البلاهة المتقدة". وسيكون مصير هذه الخطة كسائر الخطط الجهنمية التي أبتدعها شارون طيلة ماضيه. يكفينا أن نتذكر حرب لبنان، وثمنها.